

مدى ملائمة الإطار المحاسبي الحالي في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لمتطلبات المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة وتأثيرها على الفروض المحاسبية

أ. ناهد فتحي بوسمرة

أ. إبراهيم كامل ابريدان

كلية الاقتصاد - جامعة طبرق

nahedalsaaity@gmail.com

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن القصور في النظام المحاسبي الحالي في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لمتطلبات المحاسبة عن العملات الرقمية ومعرفة مدى الحاجة إلى تطوير هذا الإطار، ومعرفة مدى الحاجة إلى تعدد نماذج المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة حسب الغرض من شرائها، ودراسة وتحديد مدى وجود تأثير للعملات المشفرة على الفروض المحاسبية .

ولتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته، قام الباحثان باتباع المنهج الاستنباطي التحليلي في الجانب النظري والمنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي ، وتم الحصول على البيانات والمعلومات عن طريق استمارة الاستبيان التي أعدها الباحثان لغرض الاخذ بأراء عينة الدراسة.

وقد توصلَ البحثُ إلى العديد من الاستنتاجات، كان من أهمها أن هناك فجوة بين متطلبات معايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) الحالية ومتطلبات المحاسبة عن العملة الرقمية المشفرة، ويؤدي اختلاف نموذج أعمال المنشآت إلى اختلاف المعالجة المحاسبية من منشأة إلى أخرى، وتؤثر العملات الرقمية المشفرة على الفروض المحاسبية وخاصة فرض الوحدة المحاسبية المستقلة وفرض الدورية

وأوصى الباحثان بضرورة قيام المنظمات المهنية بإصدار معيار أو تفسيرات تختص بمعالجة مشكلات المحاسبة عن العملات الرقمية بالاعتراف والقياس والعرض والافصاح لهذه العملات، وأوصى كذلك بتعزيز الجوانب المعرفية للأكاديميين فيما يتعلق بموضوعات العملات الرقمية.

1- الإطار العام للدراسة :

1/1 مقدمة الدراسة

أدى التقدم التكنولوجي والابتكارات الناتجة عنه إلى إحداث تغيير جذري في الطريقة التي تدير بها الشركات أعمالها وتقدم بها خدماتها، بالإضافة إلى ما تشهده هذه التكنولوجيات في ذاتها من تطور سريع يعكس العديد من التغيرات والمستجدات التي أنتجها التطور التقني في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فلا يخفى على أحد حجم وأنواع هذه التقنيات وما لها من تأثير كبير على صعيد الصناعة المالية والمصرفية، وعلى وجه الخصوص قطاع الدفع وتحويل الأموال من خلال نظم الدفع والتسوية المتطورة، والعملات الرقمية والافتراضية وغيرها.

كما شهد النظام النقدي العالمي تطورات جذرية في السنوات الماضية، ومن أبرزها ما يتعلق بظهور العديد من العملات الافتراضية المشفرة مثل: البيتكوين، واللايتكوين، والريبيل، والإثيريوم.

والعملات الافتراضية تعتبر إحدى أشكال العملات الرقمية وتعرف بأنها: تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها إلكترونياً أو رقمياً وتعمل كوسيلة للتبادل ووحدة للحساب ومخزن للقيمة ولا يوجد لها أساس قانوني في الدولة، ولا تصدر بضمانة أي دولة من الدول وتنفذ مهامها المذكورة أعلاه وفق اتفاق داخل مجتمع مستخدمي العملة الافتراضية، وتختلف عن العملة القانونية لبلد معين بعدم وجود الغطاء القانوني (1) وتعتبر عملة البيتكوين أكثرها شهرة وانتشاراً، ورغم ما أثارته هذه العملة من مخاوف عالمية

ونظراً للتقلبات الشديدة في قيمتها، علاوة على وجود العديد من المخاطر المرتبطة بها، إلا أنها بدأت تستحوذ تدريجياً على ثقة بعض المتعاملين داخل شبكة الإنترنت ونظراً لما تحظى به من لامركزية وانسيابية في إصدارها وتداولها، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من الخدمات المالية المرتبطة بها بسهولة من خلال منصات التداول المنتشرة عبر شبكة الإنترنت؛ ما دفع بعض المؤسسات في أنحاء العالم إلى قبولها كوسيلة للدفع.(2)

2/1 الدراسات السابقة :

من خلال البحث في الأدب المحاسبي حول تناول موضوع العملات الافتراضية المشفرة في ظل التحول الرقمي نجد عدد قليل جدا من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وبعضهم أشار إليه في بعض الدراسات إلا أنها لم تتل القدر الكافي من الدراسة والتحليل ويمكن عرض ما توصل إليه في هذا الموضوع على النحو التالي :

1- دراسة : (Yatsyk,2018) تتناول الدراسة المحاسبة عن العملات المشفرة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، والغرض من هذه الدراسة هو تحديد واثبات تعريف العملة المشفرة في المحاسبة المالية ، وتحديد الانجازات الحالية للباحثين الأوكرانيين والأجانب في مسألة جوهر العملة الرقمية وتصنيفها وفق المحاسبة المالية ويقترح المعالجة المحاسبية للعملات المشفرة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، واستنتجت الدراسة أنه على الرغم من أن العملات المشفرة في بعض الحالات تفي بمعايير الأصول غير الملموسة فهناك نقص في التوجيه المحاسبي حول الأصول غير الملموسة والسلع المحتفظ بها لغرض الاستثمار، وتقدم الدراسة أن يتم حساب العملات المشفرة بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بالربح أو الخسارة.

2- دراسة (عبد التواب،2019) ، وهدفت إلى تحليل مُشكلات المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتوصّلت الدراسة إلى إن العملة الرقمية المشفرة تُعتبر أصل رقمي منتجة بواسطة برامج حاسوبية ولا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من جانب حكومة ما أو بنك مركزي وتعمل كوسيط للتبادل عن طريق الأنترنت استنادا على تكنولوجيا Blockchain كما توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بشأن وجود قصور في النظام الحالي للمحاسبة عن العملات الرقمية في ضوء متطلبات معايير إعداد التقارير المالية (IFRS) ، وكذلك عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بشأن أن تعدد نماذج العمال والنشاط المعتاد للمنشآت وطبيعة الجوهر الاقتصادي للمعاملة يؤدي إلى تعدد نماذج المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة .

3- دراسة : Abdennadher,2021 وهدفت إلى تحليل آراء المحاسبين والمراجعين حول مدى تأثير تطبيق تكنولوجيا البلوك تشاين Blockchain على مهنة المحاسبة والمراجعة في الإمارات ، وتوصّلت الدراسة إلى أن Blockchain تؤثر على مهنة المحاسبة من حيث تسجيل المعاملات وتخزين الأدلة وتوفير بيئة آمنة لإجراء المعاملات التجارية وتتمتع الـ Blockchain بإمكانيات كبيرة لتكملة المراجعة

التقليدية من خلال القيام بمهمة المراجعة بتكاليف منخفضة وأدلة مراجعة آلية كما أشارت الدراسة أن محاسبة الشركات لن تتغير ؛ ولكن سيتم تشغيلها آليا مع تطوير أنشطة العملات المشفرة .

4- دراسة : منصور علي شطا، 2022 بعنوان العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات ، وهدفت إلى بيان مفهوم العملات الافتراضية المشفرة ونشأتها وخصائصها والتحديات التي تواجهها، والقيام بتوضيح مدى أثرها على الاستقرار المالي والبنكي ونظام السويقت والاقتصاد، وموقف الدول، وبعض المؤسسات الدولية منها، وموقف الدولة المصرية من التّوجه نحو استخدامها، وآفاق المستقبل لها، وتوصّلت الدراسة إلى وجود فارق بين العملات الافتراضية ومعايير النقود التقليدية والرقمية، وعدم تحقق معايير وظائف النقود فيها، ووجود العديد من التحديات والمخاطر للعملات الافتراضية، ومع ذلك هناك اتجاه عالمي يتوخي الحظر من استخدام العملات الافتراضية المشفرة، ويوصي الباحث بدراستها من قبل لجنة دولية تتكوّن من متخصصين في مجالات مختلفة وقانونية وبنكية ومالية لوضع الضوابط اللازمة لاستخدامها مع الحفاظ على النظام البنكي والمالي العالمي.

5- دراسة : زينب خلف عبدالرحمن، 2023 بعنوان أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن العملات المشفرة على جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير ، وهدفت إلى التعرف على ماهية وطبيعة العملات الرقمية المشفرة وآلية عملها والتحديات التي تقف أمام المحاسبة عنها خاصة مع عدم وجود معيار محاسبي يوضح المعالجات المحاسبية لها، وقد توصلت الدراسة الي التالي:

- تعدد أسباب اقتناء العملات الرقمية المشفرة والحصول عليها من قبل المنشآت.
- لا يوجد معيار دولي خاص بالعملات الرقمية الافتراضية المشفرة ينص بشكل صريح عن كيفية المعالجة المحاسبية لها.
- يوجد تعدد في آراء حول تصنيفات العملات الرقمية المشفرة أدي إلى وجود تعدد في النماذج المحاسبية المستخدمة.

- يساعد الإفصاح عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء معايير IFRS الى استخدام أسس وسياسات محاسبية مماثلة بالنسبة للعمليات المتشابهة

6- دراسة : نوّارة ايمان، 2023 ، وتهدف إلى عرض إشكالية المحاسبة الأصول الرقمية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي ، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم عرض وتحليل المعالجة المحاسبية للأصول الرقمية وفق

الدليل الإرشادي AICPA وتوصّلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: الأصول الرقمية حاليا يتم معالجتها محاسبيا غير أنها لا زالت تطرح مشاكل محاسبية في ظل عد كفاية الارشادات والتوجيهات الصادرة عن المنظمات المهنية للمحاسبة.
التعليق على الدراسات السابقة :

نجد أن أغلب هذه الدراسات قد ركّزت على تناول العملات الرقمية المشفرة من الناحية التقنية والاقتصادية والمحاسبية، ويلاحظ أنها تنتم بالندره من الناحية المحاسبية حيث ركّزت الدراسات على بعض الجوانب المحاسبية بشأن المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة مثل: المحاسبة عنها كعملة أجنبية أو المحاسبة عنها كاستثمار أو إضافتها كفئة جديدة لأصول المنشأة ، وكذلك أثر القياس والافصاح المحاسبي عن العملات المشفرة على جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير وكذلك أثرها على نظم المعلومات المحاسبية للمنشأة، واتفقت معظم الدراسات على أن عدم وجود معيار محاسبي مختص بالعملات المشفرة قد خلق مجالا كبيرا للاجتهاد والحكم المهني ونظرا لعدم اصدار معيار رسمي بهذا الشأن، فالمجال مفتوح للعديد من التفسيرات الأخرى، وبناء على ذلك يلاحظ الباحثان عدم تناول تلك الدراسات للعديد من المشكلات بشأن المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء تعدد نماذج الأعمال والنشاط المعتاد للمنشآت وطبيعة الجوهر الاقتصادي للمعاملات وتأثير العملات على الفروض المحاسبية ، وسوف يقوم الباحثان من خلال هذا البحث بدراسة وتحليل تلك المشكلات أو النماذج المحاسبية الملائمة للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة ودراسة تأثير العملات الرقمية المشفرة على الفروض المحاسبية.

3/1 مشكلة البحث:

مع تزايد حجم النجاحات التي حققتها العملات الرقمية المشفرة في العديد من الشركات العالمية تظهر لنا العديد من المشاكل والقضايا المحاسبية التي تحتاج إلى التفكير وإعادة النظر في مدى ملائمة هذا النوع من العملات للمفاهيم والقواعد المحاسبية الحالية فعلى سبيل المثال يحتاج هذا النوع من العملات للبحث عن مدى ملائمة مفهوم النقدية والاستثمارات الحالي (حسب الغرض من اقتناء العملات الرقمية المشفرة) لهذا النوع من العملات بالإضافة إلى مدى ملائمة الاعتراف القياس والافصاح في الفكر المحاسبي الحالي على هذه العملات ، كما يثير ذلك المفهوم تحدي آخر عن مدى ملائمة معايير التقارير المالية لهذا النوع من العملات وإمكانية تطبيقها بشكلها الحالي أو تعديلها أو ربما إصدار معايير جديدة تلائم ذلك المفهوم في ظل بيئة

التحول الرقمي الجديدة، وتأثير العملات الرقمية على الفروض المحاسبية وغيرها من الأمور المحاسبية التي شكلت دافعا لدى الباحثان للبحث عن كيفية المحاسبة عن تلك العملات الرقمية.

ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- هل يوجد قصور في النظام المحاسبي الحالي في ضوء IFRS في المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة والحاجة الى تطوير هذا الاطار ؟
- هل يؤدي التباين في الغرض من اقتناء العملات المشفرة (كوسيلة للدفع أو استثمار أو سلعة بغرض البيع) إلى تعدد نماذج المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة؟
- هل يوجد تأثير للعملات الرقمية المشفرة على الفروض المحاسبية؟

4/1 أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على مدى ملائمة الإطار المحاسبي الحالي في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لمتطلبات المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة ويمكن تحقيق لك من خلال الاهداف التالية :

- 1- صياغة وتحديد مفهوم وماهية العملات الرقمية المشفرة.
- 2- تحديد أهم خصائص وأنواع العملات الرقمية المشفرة.
- 3- الكشف عن القصور في النظام المحاسبي الحالي في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لمتطلبات المحاسبة عن العملات الرقمية ومعرفة مدى الحاجة الى تطوير هذا الاطار.
- 4- معرفة مدى الحاجة إلى تعدد نماذج المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة حسب الغرض من شرائها.
- 5- دراسة وتحديد مدى وجود تأثير للعملات المشفرة على الفروض المحاسبية.

5/1 فروض البحث

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه يسعى البحث للتحقق من صحة الفروض التالية :
الفرض الأول : يُوجد قصور في النظام المحاسبي الحالي في ضوء IFRS في المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة والحاجة إلى تطوير هذا الاطار من وجهة نظر المستقضي منهم.

الفرض الثاني : يؤدي التباين في الغرض من اقتناء العملات المشفرة (كوسيلة للدفع أو استثمار أو سلعة بغرض البيع) إلى تعدد نماذج المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة من وجهة نظر المستقضي منهم.

الفرض الثالث : يوجد تأثير للعملات الرقمية المشفرة على الفروض المحاسبية من وجهة نظر المستقضي منهم

6/1 أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته العلمية من خلال :

1- تتمثل الأهمية العلمية لهذا البحث من خلال صياغة مفهوم العملات الافتراضية ومحاولة إثراء الفكر المحاسبية بكيفية الاعتراف والقياس عن مثل هذه الأصول في ظل بيئة التحول الرقمي.

2- مواكبة الفكر المحاسبي المعاصر في تناول أحد القضايا البحثية المعاصرة فالكتابات حول هذا الموضوع نادرة ، وخاصة في بيئتنا العربية من خلال تكوين رؤية علمية معاصرة حول هذا الموضوع ، الأمر الذي يُضفي المزيد من الأهمية العلمية لهذه الدراسة.

يستمد البحث أهميته العملية من خلال :

1- تمكين ممارسي مهنة المحاسبة من فهم العديد من الأمور المحاسبية الخاصة بالعملات الرقمية المشفرة والتي قد تُسهم في تمكينهم في كيفية المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة.

2- تفيد نتائج هذا البحث المستثمرين وجميع المصالح من تطوير مستوى الوعي والإدراك لأهمية تطوير القياس والافصاح عن العملات الرقمية المشفرة، وتحديد احتياجاتهم من التقارير المالية التي تلبي رغباتهم حول هذا النوع من الأصول الرقمية

3- مساعدة السلطات التشريعية والتنفيذية في الدولة في ارساء التشريعات والقوانين المنظمة لتعاملات العملات الرقمية المشفرة وكيفية وضع ارشادات وقواعد محاسبية ملائمة للتعامل مع العملات الرقمية المشفرة والحد من مخاطرها .

7/1 منهجية البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث فإن البحث يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض ما تناوله الأدب المحاسبي في موضوع العملات الرقمية المشفرة و صياغة فروض البحث والقيام بدراسة ميدانية يتم فيها استخدام أسلوب قائمة الاستبيان لجمع

البيانات من العينة محل الدراسة وهم اعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بالجامعات
الليبية وتحليل النتائج باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة.

8/1 تقسيمات البحث :

تحقيقا لأهداف البحث تم تقسيم باقي أجزاء الدراسة على النحو التالي :
1 المقدمة ، 2- الاطار النظري والمفاهيمي للبحث. 3- الجانب العملي للبحث
4- نتائج البحث. 5-نتائج وتوصيات الدراسة .

2- الاطار النظري والمفاهيمي للبحث:

1/2 مفهوم العملات الرقمية المشفرة :

منذ ظهور هذا النوع من العملات استعملت العديد من المصطلحات للتعبير عنها
نتحدث عن العملة الافتراضية ، العملة الرقمية المشفرة العملة اللامركزية ، وكذلك
تعددت تعاريفها حيث تعرف العملات الافتراضية المشفرة بأنها العملات التي ليس لها
وجود فيزيائي، ويمكن مقابلتها بالعملات الرسمية المستخدمة حاليا كالدولار واليورو
ويتم تداولها عبر الانترنت ودون وجود سلطة مركزية أو مصرف مركزي يقف وراء
إصدارها.(3)، وعرفها (4) بأنها : عملة رقمية أو افتراضية مصممة للعمل كوسيلة
للتبادل، تستخدم فيها تقنيات التشفير لتأمين المعاملات والتحقق منها ولتنظيم توليد
وحدات العملة والتحقق من تحويل الاموال، وكذلك للتحكم في انشاء وحدات جديدة
لعملة مشفرة معينة وتعمل بشكل مستقل عن المصرف المركزي ولا يكون لها عادة
سلطة اصدار او تنظيم مركزية ولكنها تستخدم بدلا من ذلك نظاما لا مركزيا لتسجيل
المعاملات وادارة اصدار الوحدات الجديدة .

2/2 خصائص العملات الرقمية:

للعملات الرقمية خصائص متعددة أهمها التالي :

- أنها عملات عالمية لا ترتبط بنطاق جغرافي ولا تنتمي لدولة معينة ، وتتسم بكونها
عملة افتراضية ذات قيمة رقمية معينة وليس لها وجود مادي ملموس .
- أنها عملات غير نظامية فهي لا تخضع لأي جهة رسمية او مؤسسية ولا تصدر عن
سلطات نقدية ، وهي عملات بدون غطاء اي انها غير مغطاة بأصول لأنها لا تصدر
عن المصارف المركزية .
- يتم عمليات التبادل فيها بدون الحاجة الى مصرف وسيط . وتتسم بسرية المعاملات
فلا تستطيع الجهات الرقابية تتبع او مراقبة العمليات التي تتم بواسطتها .

3/2 - مميزات العملات الرقمية :

تتميز العملات الرقمية بعدة مميزات أهمها ما يلي:

- **منخفضة التكاليف** : حيث لا توجد رسوم على تحويل العملات الرقمية حيث يتم تحويل رمز العملة فقط من البائع إلى المشتري ولا توجد فروق في أسعار صرف تلك العملات كما هو الحال في حالة تبادل العملات التقليدية .

- **سريعة التبادل** : حيث يمكن نقل القيمة خلال عمليات التبادل بطريقة سريعة عبر شبكة الأنترنت إلى أي مكان وفي أي وقت

- **اللامركزية** : حيث يتم تداول العملات حول العالم بحرية ودون الالتزام بقوانين أو الخضوع لجهات أو مصارف مركزية .

- **الخصوصية** : فلا يمكن مراقبة عمليات تداول العملات الرقمية أو التدخل فيها أو الاطلاع على أية حسابات للمتعاملين .

- **الشفافية** : يمكن لأي شخص يتعامل بالعملات الرقمية الاطلاع على حركة المحافظ الأخرى ومعرفة محتوياتها وحركة انتقال العملات بين المحافظ دون معرفة هوية المتداولين .

- **الحماية** : جميع العمليات المالية التي تتم على العملات الرقمية يتم حفظها في كتل وتوزيعها على الملايين من أجهزة الحاسوب حول العالم لحمايتها من الاختراق (5)

4/2 - أنواع العملات الافتراضية :

تعددت أشكال العملات الافتراضية المشفرة، ومعظمها مبنية على مبدأ عملة البيتكوين ومستنسخة منها، وتختلف عن بعضها بفروق متعلقة بالوقت الذي تستغرقه عملية التداول، وفروق متعلق بطريقةً يسيرة التعدين والتوزيع، وبعضها متعلق بخوارزميات الهامش (وهي تلك الخوارزميات المسؤولة عن عملية التشفير)، ويوجد عدد محدود من هذه العملات يمكن وصفها بالرئيسية على عدد المتعاملين بها، واتساع نطاق المواقع التي تقبلها، وعدد الأماكن التي يمكن من خلالها استبدال العملة الافتراضية بالعملات الورقية، وبلغت العملات الرقمية البديلة (6).

1- البيتكوين : وهي العملة الافتراضية الأكثر شهرة في العالم وسوف يتم تفعيلها لاحقاً.

2- اليتكوين : وهي ثاني أكبر عملة من حيث الحجم والقيمة السوقية، وتم إصدارها 2011 من قبل خريج معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا "تشارلي لي" والذي كان يعمل سابقاً لدى شركة "جوجل مهندسا قدمت عملة " اليتكوين" نفسها باعتبارها العملة

الفضية مقارنة بعملة "البتكوين" الذهبية ويقول المختصون بأن التعاملات بهذه العملة أسرع من عملة "البتكوين"، لكن من حيث الشهرة والقيمة السوقية تبقى عملة "البتكوين" في الصدارة.

3- الريبل: أنشئت عام 2013 وتعد العملة الرقمية "الريبل" من أهم وأشهر العملات الرقمية الحالية من حيث السيوولة، حيث تتدفق الاموال بحرية على مستوى العالم، حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميا كاملة، وقد تم إنشاء شبكة لعملة "الريبل" لتسمح بتناقل أي شكل من أشكال العملات بسلاسة ويسر وسهولة سواء كان الدولار أو الجنيه أو الين أو "البتكوين"، وبشهادة كثير من الاقتصاديين فإن الوقت هو العامل الوحيد في ارتفاع سعرها المستقبل القريب، ومن المحتمل أن تحل محل البنوك في المستقبل من حيث سرعة التحويلات المالية وسهولتها.

4- الاثيريوم: هي عملة افتراضية لا مركزية، تسمح بإنشاء العقود الذكية، بطريقة تحاكي إبرام العقود لكنها تتطلب شروطا الى سلطة أو جهة معينة تتحكم في التقليدية، ومتطلبات لتنفيذها دون الحاجة عملياتها. اقترحها المبرمج الروسي "فيتاليك بوتيرين" عام 2013 وفي عام 2014 م عملت شركة سويسرية على مشروع عملة "الايثيريوم" الى أن تم إطلاقها بشكل رسمي عام 2015

5- يركوين: تم طرح هذه العملة عام 2012، وتسوق عملة "البيركوين" نفسها بميزة استهلاكها لطاقة مستدامة بيئيا ، وكذلك تم تصميم العملة أقل، وكونها أكثر من العملات الأخرى الموجودة في السوق بحيث يكون معدل تضخمها واحد في المائة.

6- نيمكوين: أنشأت في ابريل 2011 تعتمد على تقنية البتكوين مفتوحة المصدر، تتميز بالندرة العالية، واللامركزية، والأمن، والخصوصية.

7- نوفاكوين: أنشأت في فبراير عام 2013 وتستند الى رمز المصدر المفتوح، وعلى بروتوكول الإنترنت (الند للند)، ولكنها تختلف عن معظم العملات الرقمية البديلة للبتكوين في كونها تدمج برامج الحماية داخل نواة العملة، مما يمنع الاعتداء من قبل مجموعات التعدين والتنقيب .

8- فيذركوين: وهي عملة افتراضية مفتوحة المصدر، وتتشابه مع البتكوين والايثيريوم ، وتتميز بضبط بأنه يتم تحديثها بانتظام لدمج الميزات صعوبة التعدين في كثير من الأحيان، كما تتميز أيضا والتحسينات الجديدة فيها، بما في ذلك الحماية من سوء المعاملة الناتج عن التعدين الجماعي.

هذه نماذج لبعض العملات الرقمية الشهيرة المتداولة على الشبكة الانترنت و لكن تبقى عملة البتكوين هي الأشهر والأهم في نظر الاقتصاديين وتحل المرتبة الأولى عالميا لما تمثله من حجم كبير في قيمتها السوقية.

5/2 المعالجات المحاسبية للعملات الرقمية المشفرة

لا يوجد معيار محاسبي دولي يوضح آلية التعامل مع هذا النوع من العملات، وهناك اختلاف في الآراء فيما يخص القياس والاعتراف لهذ العملات، ويمكن حصر المعالجات المحاسبية المقترحة للعملات الرقمية المشفرة في التالي:

1/5/2 - المحاسبة عن العملات الرقمية كأصل.

يعرف الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الأصل بأنه "مورد اقتصادي حالي تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة، والمورد الاقتصادي هو حق لديه القدرة على تحقيق منافع اقتصادية، وانقسمت الآراء حول ذلك بين مؤيدين ومعارضين فكان رأي المؤيدين :

- الإطار المفاهيمي لم يشترط الوجود المادي للأصل.

- تسيطر المنشأة على العملة الرقمية عند استلامها.

- عند استلام العملة الرقمية كمدفوعات يكون هناك حدث سابق.

- عند بيع العملة الرقمية أو مبادلتها من المتوقع تحقيق منافع اقتصادية للمنشأة

وكان رأي المعارضون عدم التأكد حول ما إذا كان من المتوقع ان تتدفق منافع

اقتصادية مستقبلية الي الشركة (شكوك وعدم يقين في تحقيق منافع). (7)

2/5/2 المحاسبة عن العملات الرقمية كنفدية.

على الرغم من أن المعايير الدولية لا تحتوي على تعريف صريح لمصطلح النقد إلا إن بعض المعايير مثل : المعيار المحاسبي 32 " الأدوات المالية : العرض " يربط بين العملة والنقد، ومعيار المحاسبة الدولي 21 " آثار التغييرات في أسعار الصرف الأجنبي " يربط بين النقد والعملات والبنود النقدية وتشير الدراسة إلى أن العملات المشفرة حتى الآن لا تحتوي على بعض الخصائص المشتركة للنقد والعملات ، خاصة أن العملات لا تحمل الصفة القانونية ومعظمها لا يتم إصدارها أو دعمها من قبل الحكومة وهي غير قادرة على تحديد أسعار السلع والخدمات بشكل مباشر ، وفيما يتعلق بالمفهوم الاقتصادي للنقود يشير إلى كل ما يتمتع بالقبول العام في التداول ، أي: قبول المجتمع لها وسيلة لتبادل السلع والخدمات ومقياس للقيم ومستودعا لها وفي ضوء ذلك يتفق الباحث مع وجهة النظر التي ترى انه لا يمكن اعتبارها نقودا حتى الآن لأنها لا تحظى

بالتأييد المجتمعي الكافي ولا تصدر عن جهات حكومية ولا مقياس للقيمة بقدر ما هي
وسيط للتبادل (8)

3/5/2 المحاسبة عن العملات الرقمية كأصل غير ملموس:

يعرف الأصل غير الملموس وفق معيار المحاسبة الدولي IAS38 على أنه أصل
غير مالي قابل للتحديد بدون وجود مادي بصورة ملموسة ، ويلاحظ أن هناك أربعة
شروط للاعتراف بالأصل غير الملموس وفقا لهذا التعريف:
- أن يكون الأصل قابلا للتحديد بصورة منفصلة ومستقلة عن غيره من الأصول.
- أن يمكن تعريفه كأصل، أي : ينطبق عليه مفهوم الأصل.
- أن يكون أصلا غير نقدي.
- أن يكون بدون صورة مادية ملموسة.

وقد ذكر تقرير (AASB,2016) أنه يتم بيع العملات المشفرة مثل : البيتكوين في
صورة وحدات محدّدة في سوق الصرف ، ومن ثم يمكن تحديدها وتمييزها بشكل
مستقل عن باقي الأصول ، وأنه وفقا لمفهوم الأصل كما سبق الإشارة بأنه مورد تتحكم
به المنشأة نتيجة للأحداث الماضية ويتوقع أن تتدفق منه المنافع الاقتصادية المستقبلية
إلى الشركة ، ويعني : التحكم في سياق الأصول غير الملموسة أن للمنشأة القدرة على
الحصول على المنافع الاقتصادية التي سيولدها الأصل وتقييد وصول الآخرين إلى تلك
المنافع" ، وفي هذا الصدد العملات المشفرة تفي بتعريف الأصل ؛ لأن الشركة تحصل
على الفوائد المرتبطة من خلال بيع الأصل أو استخدامه كوسيلة للدفع. (9)

4/5/2 المحاسبة عن العملات الرقمية كمخزون

يرى مؤيدو هذا البديل (FRAS,2018) أنه يمكن اعتبار الأصول الرقمية
مخزون ، حيث يمكن اعتبارها سلعة تستخدم في التجارة وقابلة للتبادل مع غيرها من
السلع، وذلك استنادا للفقرة رقم (3ب) في المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 2)
والذي أشار إلى وجود مخزون لدى الوسطاء التجاريين (سماسرة شراء أو بيع السلع
سواء لحسابهم أو لحساب الغير، ويرى Procházka, 2018 أنه يوجد سيناريو هان
لاعتبار الأصول الرقمية مخزون وهما ؛ الأول ويكون في حالة قيام المنشأة بشراء
الأصول الرقمية وإعادة بيعها إلى عملائها ومن ثم يتم معالجة الأصول الرقمية بطريقة
مشابهة للسلع التجارية أو السلع المحتفظ بها بواسطة الوسطاء التجاريين من خلال
القياس بالقيمة العادلة ناقصة تكاليف البيع مع الاعتراف بأي تغييرات في القيمة في
الأرباح والخسائر، أما السيناريو الثاني فيكون في حالة قيام المنشأة بإنتاج الأصول

الرقمية، أو ما يطلق عليه التنقيب (التعدين Mining) ، وفيها يتم قياس جميع التكاليف المرتبطة بإنتاج الأصول الرقمية المشفرة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة كتكلفة مبيعات و عند بيع الأصول الرقمية يتم تسجيل المبيعات كإيراد وعلى الجانب الآخر، هناك اتجاهات أخرى معارضة تنتقد هذه المعالجة، من حيث أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (2) لا يقدم المعالجة المحاسبية المناسبة بشأن الأصول الرقمية؛ لأنه تم وضعه للمحاسبة عن السلع المحتفظ بها للبيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة ولم يصمم للتعامل مع العناصر المحتفظ بها لأغراض الاستثمار أو العناصر في حكم النقدية التي تستخدم كمدفوعات مقابل السلع أو الخدمات، كما أنه من غير الواضح اعتبار الأصول الرقمية سلعة ويتم المحاسبة عنها في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم (2) (10)

5/5/2 المحاسبة عن العملات الرقمية باعتبارها مصاريف المدفوعة مقدما:

المصاريف المدفوعة مقدما هي أصول يتم تسجيلها عندما تقوم المنشأة بدفع قيمة البضائع أو الخدمات قبل تسلمها. لذلك، فإن هذه المصاريف تعطي المنشأة الحق في استلام بضائع أو خدمات في المستقبل بدلا عن النقد أو الأصول المالية أو الحق في بيع وشراء أدوات مالية بشروط مربحة. الأصول المشفرة التي تمنح صاحبها الحق في استلام بضاعة أو خدمات في المستقبل هي أقرب أن تكون قسيمة إلكترونية وتسجل كمصاريف مدفوعة مقدما، أما إذا كانت المنشأة لا تنوي انتظار تسلمها للبضاعة أو للخدمات وتعزم تحقيق منافع إقتصادية عبر التجارة في الأصول المشفرة فلا تسجل ضمن أصولها مصاريف مدفوعة مقدما بل مخزونا. لذلك فإن نية إدارة المنشأة ونموذج أعمالها يحددان المعالجة المحاسبية المناسبة لهذه القسيمة الإلكترونية.

تسجل المصاريف المدفوعة مقدما بحسب التكلفة ويتم قياس التدني مرة في السنة على الأقل بحسب معيار المحاسبة الدولي رقم 36 حتى الآن العملات المشفرة لا تعطي الحائز عليها الحق في استلام بضاعة أو خدمات في المستقبل بينما الرموز المشفرة يمكنها ذلك. لذا فإن العملات المشفرة لا يمكن اعتبارها مصاريف مدفوعة مقدما على عكس الرموز المشفرة. (11)

6/2 تأثير العملات الرقمية على الفروض المحاسبية:

تعد الفروض المحاسبية أحد الركائز الأساسية التي تستند إليها نظرية المحاسبة،
فالفروض هي بمثابة المسلمات الفكرية إلى يعتمد عليها علم المحاسبة، وتستند نظرية
المحاسبة إلى أربعة فروض :

1- فرض الوحدة المحاسبية . 2- فرض الاستمرارية. 3- فرض الدورية 4- فرض
وحدة القياس النقدي (12) .

وفي ظل انتشار التعامل بالعملات الرقمية يدور في ذهن الأكاديميين تساؤل عن مدى
تأثير العملات الرقمية على الفروض المحاسبية؟ ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

1/6/2 تأثير العملات الرقمية على فرض الوحدة المحاسبية المستقلة:

وفقا لهذا الفرض فإن أي وحدة محاسبية تكون لها شخصية معنوية مستقلة عن كل
من الإدارة وأصحاب المشروع، وتعتبر الوحدة المحاسبية بمثابة الإطار الاقتصادي
محل اهتمام النظام المحاسبي ، ووفقا لهذا الفرض فإن أية عملية مالية تتم بين الشركة
من جهة والمالك من جهة أخرى يجب أن تعامل وكأنها تمت مع غيره، وتسجل إما له
أو عليه في حساب شخصي أو من خلال ، أي : حساب آخر من حسابات حقوق الملكية.
(13)

ويرى أن ظهور العملات الرقمية والتعامل بها كأحد المفاهيم الجديدة لبيئة التحول
الرقمي ليس له تأثير جوهري على فرض الوحدة المحاسبية، إلا إنها تثير بعض المشكلات
القانونية للشكل القانوني لتلك الشركات وتحديد هوية الملكية الحقيقية في ظل عالم رقمي
لا نرى فيها من نتعامل معه والى أي مدى يتمتع بملكية قانونية لتلك العملات.(14)

2/6/2 تأثير العملات الرقمية على فرض الاستمرارية:

يُشير فرض الاستمرارية إلى استمرارية الشركة في مزاولة نشاطها والسعي
لتحقيق أهدافها ما لم تتوفر دلائل وقرائن تشير إلى غير ذلك مثل حالات الإفلاس
والتصفية، ومن ثم القوائم المالية يتم اعدادها على أساس أن الشركة مستمرة ما دام لا
يوجد قرائن على غير ذلك (15) ، وأما عن تأثير العملات الرقمية على فرض
الاستمرارية فهذا النوع من الأصول الرقمية إذا لم تتوفر فيه قدر من الامان الكافي، فإن
ذلك يهدد فرض استمرارية الشركة حيث ان وجود بيئة مريبة تكثر بها المخاطر حول
أصول الشركة ربما يهدد فرض الاستمرارية إلا إذا تمكنت الشركة من تقديم دلائل
وقرائن على تامين البيئة الرقمية التي يتم تداول تلك الاصول خلالها.

3/6/2 تأثير العملات الرقمية على فرض الدورية:

يشير فرض الدورية إلى تقسيم حياة المنشأة إلى فترات زمنية منتظمة بهدف إعداد التقارير المالية حيث توفير المعلومات الملائمة للأطراف المعنية من خلال تلك التقارير أول بأول في الوقت المناسب وفي العادة تكون تلك الفترة المحاسبية سنة (16) وعن تأثير العملات الرقمية على هذا الفرض فإن العملات لا تؤثر بشكل جوهري على فرض الدورية فتقسيم حياة الشركة إلى فترات هو أمر ضروري في كل الأحوال إلا أن التعامل في مثل هذه الأصول والبيئة الرقمية قد يؤثر على الفترة الزمنية من حيث تقليصها إلى أقل حد ممكن ففي ظل البيئة الرقمية يحتاج مستخدمو التقارير المالية إلى المعلومات بشكل دائم أكثر من البيئة التقليدية والبيئة الرقمية يمكن أن تسهم في تقييم المعلومات بشكل دوري أسرع وأقل من البيئة التقليدية وأحيانا بشكل لحظي وفوري.

4/6/2 تأثير العملات الرقمية على فرض وحدة القياس:

وفقا لهذا الفرض فإن المحاسبة تهتم بالعمليات والأحداث التي يمكن التعبير عنها نقداً، ومن ثم أن أي عمليات لا يمكن إخضاعها للقياس النقدي تخرج عن نطاق المحاسبة، ويثير هذا الفرض العديد من المشاكل المحاسبية وهي إهمال المقاييس العينية جنباً إلى جنب مع المقاييس المالية، بالإضافة إلى عدم ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد حيث يقوم ذلك الفرض على أساس ثبات القوى الشرائية للنقود (17)

وتأثير العملات الرقمية على هذا الفرض وحدة القياس يتمثل في ظهور مفاهيم جديدة للنقود التي أصبحت منتشرة في معظم دول العالم وهي العملات الرقمية والتي يرجع وجودها إلى تكنولوجيا البلوك تشين، وعلى الرغم من انتشار هذه النقود وتمتعها بالقبول من جهة العديد من الأطراف إلا أنها مازالت مخزن ضعيف للقيمة وشديدة التقلب ولم يتم إصدارها من قبل المصرف المركزي، ومن هنا يثار العديد من التساؤلات حول مدى إمكانية إدخال المقاييس العينية مع المقاييس المالية لهذه العملات، وماذا عن الاعتراف بالعملات الرقمية كوحدة قياس للأصول في ظل هذه الشكوك والمخاوف وكثير التعاملات بها في العديد من الدول، كل هذه التساؤلات تطرح مجالاً للبحث حول إعادة النظر في مفهوم وحدة القياس هل يوجد حاجة لإعادة النظر في هذا الفرض في ظل البيئة الرقمية الجديدة .

1- الجانب العملي للبحث :

1/3 مجتمع وعينة الدراسة: تتكون عينة البحث من الأكاديميين في القطاعين العام والخاص؛ إذ جرى اختيار عينة عشوائية طبقية للاستجابة للاستبانة ، وقد بلغ عدد المستجيبين (54).

أما الخصائص الديمغرافية لعينة البحث يمكن تلخيصها بالجدول الآتي:

الجدول 1 توزيع أفراد عينة البحث حسب المتغيرات الديموغرافية

وصف عينة الدراسة من حيث عدد ونسبة الشهادة كل فرد من عينة الدراسة											
الشهادة											
العينة		ماجستير		دكتوراه		المجموع					
الاكاديميين	العدد	المجموع	العدد	المجموع	العدد	المجموع	%	العدد	%	المجموع	%
	9		45				100%	54			
وصف عينة الدراسة من حيث سنوات الخدمة											
العدد		%									
أقل من 5 سنوات	5	0.24									
من 5 إلى 7 سنوات	7	0.18									
من 8 إلى 10 سنوات	10	0.27									
أكثر من 10 سنوات	16	0.29									
وصف عينة الدراسة للأكاديميين حسب اللقب العلمي											
الدرجة العلمية	محااضر	استاذ مساعد	استاذ مشارك	استاذ	استاذ	محااضر	مساعد	مساعد	مساعد	مساعد	مساعد
عينة الدراسة	24	37.03	6	0.11	3	0.05	1	0.01	54	100%	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسب الإلكتروني .. SPSS

2/3 أساليب التحليل و المعالجة الإحصائية: تختلف أساليب التحليل الإحصائي باختلاف الغرض من أداءه ومستوى تعقيده، ومن أجل تحليل بيانات الاستبانة المجمع واختبار صدق الفرضيات ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام الأدوات الإحصائية بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences ، والذي يختصر برمز SPSS و كالاتي:

1/2/3 مقياس ليكرت : (Likert scale) في إطار المعالجة الإحصائية لبيانات الاستبانة، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات وكما مبين في الجدول الآتي

الجدول 2 درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

2/2/3 اختبار صدق وثبات البيانات :

وقد تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي من خلال إيجاد معامل الارتباط، بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة، كانت النتائج إيجابية دللت على وجود صدق اتساق داخلي للاستبانة

الجدول 3 معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات و صدق الاستبانة

معامل الثبات الفا كرونباخ	مجموع فقرات المحاور
.992	24

يتضح من الجدول 3 أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت 0.992 ، وهذا يعني أن معامل ثبات الاستبانة مرتفع ويعد مقبولا "بمستوى جيد جدا "من الناحيتين الإحصائية و المحاسبية.

3/2/3 اختبار فرضيات البحث:

1/3/2/3 اختبار الفرضية الأولى : يوجد قصور في النظام المحاسبي الحالي في ضوء IFRS في المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة والحاجة إلى تطوير هذا الاطار من وجهة نظر المستقضي منهم. لاختبار الفرضية الأولى قام الباحثان باستخدام اختبار T للعينه الواحدة لكافة فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته، وتعرض النتائج كما هي في الجدول أدناه.

جدول 4 نتائج اختبار T للعينه الواحدة لجميع فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته

ت	فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	قيمة Sig	الرتبة
1	توجد فجوة بين متطلبات معايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) الحالية ومتطلبات المحاسبة عن العملة الرقمية المشفرة.	2.2037	1.15546	- 5.064	.000	4
2	لا يوجد تعريف محدد للعملات الرقمية في	2.1667	1.09458	-	.000	3

مدى ملائمة الإطار المحاسبي الحالي في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لمتطلبات المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة وتأثيرها على الفروض المحاسبية

		5.595			ضوء معايير IFRS ومن ثم هناك حاجة لتطوير مفهوم العملات الرقمية من منظور محاسبي	
2	.000	- 5.280	1.26295	2.0926	لا يوضح الإطار المحاسبي الحالي في ضوء IFRS تصنيفا للعملات الرقمية ، مما يتطلب تطوير تصنيف العملات الرقمية بالقوائم المالية وبخاصة في ظل تزايد استخدام هذه العملات	3
5	.000	- 4.558	1.25392	2.2222	لا يوضح الإطار المحاسبي الحالي في ضوء IFRS متطلبات الاعتراف بالعملات الرقمية بشكل محدد على الرغم من امكانية التشابه في تطبيق بعض المعاملات المندرجة في ظل معيار AS38 الاصول الغير الملموسة ، IAS2 معيار المخزون مما استدعى مزيد من التطوير لأسس الاعتراف بتلك الاصول بما يناسب البيئة الرقمية	4
8	.000	- 3.779	1.18825	2.3889	لا يوضح الإطار المحاسبي الحالي في ضوء IFRS متطلبات القياس الخاصة بالعملات الرقمية حتى وان امكن في تطبيق بعض قياسات المعاملات المندرجة في ظل معيار AS38 الاصول الغير الملموسة ، IAS2 معيار المخزون الا انها تحتاج مزيد من التطوير بما يلائم طبيعة هذه الاصول والبيئة الرقمية المعاصر	5
8	.000	- 3.779	1.18825	2.3889	لا يوفر الإطار المحاسبي الحالي في ضوء IFRS اسس لكيفية قياس القيمة العادلة في ظل التعامل مع العملات الرقمية كبديل للنقود	6
7	.000	- 4.146	1.18162	2.3333	لا يوفر الإطار المحاسبي الحالي في ضوء IFRS اسس للتعامل مع مشكلات تقييم العملات الرقمية وتحديد اساس القياس الملائم لها سواء القياس الاولي او اللاحق .	7
7	.000	- 4.146	1.18162	2.3333	لا يوفر الإطار المحاسبي الحالي في ضوء IFRS اسس وارشادات للإفصاح عن الاصول الرقمية في القوائم المالية .	8
4	.000	- 5.064	1.15546	2.2037	لا يوفر الإطار المحاسبي الحالي في ضوء IFRS معلومات ملائمة وكافية عن العملات الرقمية بالشكل الذي يلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية .	9
6	.000	- 5.861	.88231	2.2963	لا يوفر الإطار المحاسبي الحالي في ضوء IFRS اسس لكيفية تحديد التدفقات النقدية المتعلقة بالعملات الرقمية وبخاصة في كونها	10

مدى ملائمة الإطار المحاسبي الحالي في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لمتطلبات المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة وتأثيرها على الفروض المحاسبية

					عملات رقمية وكيفية تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بهذه العملات
1	.000	-9.433	.76456	2.0185	لا يوفر الإطار المحاسبي الحالي في ضوء IFRS معلومات حول اسس التعامل مع مخاطر العملات الرقمية ، مما يتطلب مزيد من التطوير لتلك الاسس الخاصة بالتعامل مع مخاطر العملات الرقمية وكيفية التحوط لها
-	000.	-5.172	11.86585	24.6481	يوجد قصور في النظام المحاسبي الحالي في ضوء IFRS في المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسب الإلكتروني .. SPSS

يبين الجدول السابق (4) آراء أفراد عينة فيما يتعلق بفقرات المحور الأول، إذ تشير النتائج بأن يوجد قصور في النظام المحاسبي الحالي في ضوء IFRS في المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة والحاجة الى تطوير هذا الإطار كانت بدرجة مرتفعة، إذ بلغ الوسط الحسابي على المستوى العام لعينة الدراسة 24.6481، في حين أن هناك تشتت و اختلاف بين آراء أفراد العينة حول هذا المحور إذ بلغ الانحراف المعياري الكلي 11.86585 ، إذ تبين أن الوسط الحسابي على المستوى العام أقل من الوسط الحسابي الافتراضي للمقياس (33) والذي تم احتسابه بضرب المتوسط الافتراضي 3 بعدد فقرات المحور 11 ، وكما تبين الجدول نفسه قيمة T المحسوبة - 5.172 اصغر من T الجدولية 2.00 وهذا يعني قبول فرضية الدراسة التي تنص على وجود قصور في النظام المحاسبي الحالي في ضوء IFRS في المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة والحاجة الى تطوير هذا الإطار ورفض الفرضية الصفرية.

2/3/2/3 اختبار الفرضية الثانية : يؤدي التباين في الغرض من اقتناء العملات المشفرة (كوسيلة للدفع أو استثمار أو سلعة بغرض البيع) إلى تعدد نماذج المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة من وجهة نظر المستقصي منهم.

جدول 5 نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته

ت	فقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T ()	قيمة Sig	الرتبة
1	يعد النشاط المعتاد للمنشأة من العوامل المؤثرة في اختيار النموذج الملائم للمحاسبة عن العملة الرقمية المشفرة.	2.3889	.78708	-5.706	.000	5
2	يعد نموذج أعمال المنشأة من العوامل المؤثرة في اختيار النموذج الملائم للمحاسبة عن العملة الرقمية المشفرة	2.3519	.75629	-6.298	.000	4
3	يعد الجوهر الاقتصادي للمعاملة من العوامل المؤثرة في اختيار النموذج الملائم للمحاسبة	2.2963	.66246	-7.806	.000	3

مدى ملائمة الإطار المحاسبي الحالي في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لمتطلبات المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة وتأثيرها على الفروض المحاسبية

عن العملة الرقمية المشفرة					
4	يؤدي اختلاف النشاط المعتاد للمنشآت بشأن العملة الرقمية المشفرة إلى اختلاف المعالجة المحاسبية من منشأة إلى أخرى.	2.4074	.96189	-4.527	.000
5	يؤدي اختلاف نموذج أعمال المنشآت إلى اختلاف المعالجة المحاسبية من منشأة إلى أخرى.	2.1667	.98575	-6.212	.000
6	يؤدي اختلاف الجوهر الاقتصادي للمعاملة إلى اختلاف المعالجة المحاسبية من منشأة إلى أخرى.	2.1667	.98575	-6.212	.000
7	يحقق الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في النشاط المعتاد ونماذج الأعمال والجوهر الاقتصادي للمعاملات عند اختيار النموذج الملائم للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة ما يلي 1. أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام 2. جودة المعلومات المنشورة في التقارير المالية.	2.2407	.86734	-6.433	.000
8	لنموذج الملائم للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة هو النموذج القائم على استخدام مقاييس القيمة العادلة في حالة وجود سوق نشط لتداول تلك العملات وأن مقاييس التكلفة تعد بديلاً في حالة عدم وجود سوق نشط	2.3519	.82776	-5.754	.000
	يؤدي التباين في الغرض من اقتناء العملات المشفرة (كوسيلة للدفع أو استثمار أو سلعة بغرض البيع) إلى تعدد نماذج المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة	18.3704	6.51065	-36.829	000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسب الإلكتروني .. SPSS

يبيّن الجدول 5 آراء أفراد عينة فيما يتعلق بفقرات المحور الثاني؛ إذ تشير النتائج بأن التباين في الغرض من اقتناء العملات المشفرة (كوسيلة للدفع أو استثمار أو سلعة بغرض البيع) يؤدي إلى تعدد نماذج المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة كانت بدرجة مرتفعة، إذ بلغ الوسط الحسابي على المستوى العام لعينة الدراسة 18.3704، في حين أن هناك تشتت واختلاف بين آراء أفراد العينة حول هذا المحور إذ بلغ الانحراف المعياري الكلي 6.51065، إذ تبين أن الوسط الحسابي على المستوى العام أقل من الوسط الحسابي الافتراضي للمقياس (24)، والذي تم احتسابه بضرب المتوسط الافتراضي 3 بعدد فقرات المحور 8، وكما تبين الجدول نفسه قيمة T المحسوبة -36.829 اصغر من T الجدولية 2.00 وهذا يعني قبول فرضية الدراسة التي تنص على أن التباين في الغرض من اقتناء العملات المشفرة (كوسيلة للدفع أو

استثمار أو سلعة بغرض البيع) يؤدي إلى تعدد نماذج المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة كانت بدرجة مرتفعة ورفض الفرضية الصفرية
3/3/2/3 اختبار الفرضية الثالثة: يوجد تأثير للعملات الرقمية المشفرة على الفروض المحاسبية من وجهة نظر المستقضي منهم.

جدول 6 نتائج اختبار T للعينه الواحدة لجميع فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته

ت	فقرات المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T ()	قيمة Sig	الرتبة
1	في ظل التعاملات في العملات الرقمية بشكل خاص والبيئة الرقمية بشكل عام يظل فرض الوحدة المحاسبية قائم من حيث الشخصية المعنوية المستقلة للشركة ، الا انه قد يواجه بعض المشكلات القانونية من حيث تحديد هوية الملكية الحقيقية في ظل التعاملات الرقمية	1.9815	.59845	-12.507	.000	2
2	في ظل التعاملات في العملات الرقمية بشكل خاص والبيئة الرقمية بشكل تؤثر تلك التعاملات على تهديد فرض الاستمرارية الشركة مقارنة بالبيئة الغير رقمية حيث ان البيئة الرقمية تواجهها العديد من المخاطر مثل النصب والاحتيال بالشكل الذ يشكل خطرا على تلك الاصول ومن ثم تهديد استمرارية ووجود الشركة	2.3519	1.04894	-4.541	.000	5
3	في ظل التعاملات في العملات الرقمية بشكل خاص والبيئة الرقمية على فرض الدورية من حيث امكانية تقليل الفترة الدورية للمعلومات نظر للسرعة الكبيرة في ظل البيئة الرقمية مقارنة بتعاملات البيئة غير الرقمية	2.1111	.83929	-7.783	.000	3
4	يؤثر التعامل في العملات الرقمية وبخاصة في التعاملات الخاصة بالعملات الرقمية على فرض وحدة القياس حيث ان المحاسبة تهتم بالعمليات التي يتم التعبير عنها نقدا ولكن مع ظهور العملات الرقمية وشدة تقلبها وعدم اصدارها من سلطة مركزية تظل يواجهها تحديات لغرض القياس في حال الاعتماد على العملات الرقمية كبديل للنقود	2.2037	.93928	-6.230	.000	4
5	هناك حاجة لإعادة النظر في المبادئ والارشادات المستندة للفروض المحاسبية في حال تأثرها بما يلائم البيئة الرقمية الحديثة	1.7593	.64238	-14.193	.000	1
-	يوجد تأثير للعملات الرقمية المشفرة على الفروض المحاسبية	10.4074	3.81417	-78.207	.000	-

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسب الإلكتروني .. SPSS
يبين الجدول 6 آراء أفراد عينة فيما يتعلق بفقرات المحور الثالث، إذ تشير النتائج
بأن العملات الرقمية المشفرة لها تأثير على الفروض المحاسبية ، إذ بلغ الوسط
الحسابي على المستوى العام لعينة الدراسة 10.4074، في حين أن هناك تشتت
واختلاف بين آراء أفراد العينة حول هذا المحور؛ إذ بلغ الانحراف المعياري الكلي
3.81417، إذ تبين أن الوسط الحسابي على المستوى العام أقل من الوسط الحسابي
الافتراضي للمقياس (15) والذي تم احتسابه بضرب المتوسط الافتراضي 3 بعدد
فقرات المحور 5 ، وكما تبين الجدول نفسه قيمة T المحسوبة -78.207- أصغر من T
الجدولية 2.00 وهذا يعني قبول فرضية الدراسة التي تنص على ان العملات الرقمية
المشفرة لها تأثير على الفروض المحاسبية ورفض الفرضية الصفرية.

4 – النتائج والتوصيات

1/4 النتائج

توصّل الباحثان إلى النتائج التالية :

- 1- وجود فجوة بين متطلبات معايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS)
الحالية ومتطلبات المحاسبة عن العملة الرقمية المشفرة.
- 2- لا يوفّر الاطار المحاسبي الحالي في ضوء IFRS معلومات حول أسس التعامل
مع مخاطر العملات الرقمية ، مما يتطلب مزيد من التطوير لتلك الأسس الخاصة
بالتعامل مع مخاطر العملات الرقمية وكيفية التحوط لها
- 3- لا يوفّر الاطار المحاسبي الحالي في ضوء IFRS معلومات حول أسس التعامل
مع مخاطر العملات الرقمية ، مما يتطلب مزيد من التطوير لتلك الأسس الخاصة
بالتعامل مع مخاطر العملات الرقمية وكيفية التحوط لها
- 4- يؤدي اختلاف نموذج أعمال المنشآت إلى اختلاف المعالجة المحاسبية من منشأة إلى
أخرى.
- 5- تؤثر العملات الرقمية المشفرة على الفروض المحاسبية ، وخاصة فرض الوحدة
المحاسبية المستقلة وفرض الدورية.
- 5- هناك حاجة لإعادة النظر في المبادئ والارشادات المستندة للفروض المحاسبية بما
يلئم البيئة الرقمية الحديثة.

2/4 – التوصيات:

- 1- ضرورة قيام المنظمات المهنية بإصدار معيار أو تفسيرات تختص بمعالجة مشكلات المحاسبة عن العملات الرقمية بالاعتراف والقياس والعرض والافصاح لهذه العملات، ويمكن تنفيذ ذلك بتجميع آراء المعنيين بالموضوع عبر إقامة ورش عمل على نحوٍ منتظم.
- 2- تُوصي الدراسة بتعزيز الجوانب المعرفية للأكاديميين فيما يتعلق بموضوعات العملات الرقمية واستخداماتها.
- 3- ضرورة وضع التشريعات والضوابط القانونية اللازمة من قبل حكومات الدول والتي لا تسمح باستخدام العملات الرقمية المشفرة في أية أعمال غير مشروعة.
- 4- عقد الحلقات النقاشية والندوات والمؤتمرات لمناقشة المواضيع المتعلقة بالعملات الرقمية وتأثيرها على المحاسبة بوصفها توجهاً حالياً ومستقبلياً.

الهوامش :

- 1- عبد الرحمن ، زينب خلف، 2023، " أثر القياس والإفصاح المحاسبي على العملات الافتراضية المشفرة على جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية "، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة جامعة بني سويف ، مصر، العدد الأول.
- 2- البنك المركزي الأردني، 2020، دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، دراسة بعنوان العملات المشفرة (Cryptocurrencies)
- 3- عبد الفتاح محمد أحمد صلاح، 2017 ، البيتكوين عملة إلكترونية مشفرة قد تسبب أزمة اقتصادية عالمية جديدة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سوريا، العدد 33، 2015ص: 34
- 4- ناصر فراج مصطفى، 2020، منهج مقترح للمحاسبة والإفصاح عن العملات المشفرة وفق نموذج الاعمال في اطار تكنولوجيا سلاسل الكتل ، وتحت مظلة المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS ، العدد الثاني.5-
- الحبالي، وليد و الجعبري، مجدي ، 2024 القياس والاعتراف المحاسبي للعملات الرقمية المشفرة في ضوء متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية، المجلة العلمية للأكاديمية العربية في الدنمارك - العدد 32- يناير .
- 6- الباحث، عبدالله بين سليمان ، 2017 ، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها واثارها الاقتصادية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد2 ، جامعة عين شمس ، مصر ، ص: 28

- 7- الحيايالي والجعيري، (2023)
- 8- عبده ، أحمد عبدالله خليل، 2022 المحاسبة عن الأصول الرقمية كأحد المفاهيم الحديثة للتحويل الرقمي دليل تطبيقي وميداني من بيئة الأعمال المعاصرة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، العدد 2، الجزء الثاني 9- مصطفى، (2020).
- 10- محمد ، سحر سعيد حامد، 2023، أثر الاعتراف بالأصول الرقمية كأصل غير ملموس على جودة حكم مراقب الحسابات بشأن قبول التكاليف : دراسة تجريبية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة – جامعة طنطا، العدد : الثاني
- 11- تردايت ، وليد و عازار، طارق، 2022، المعالجة المحاسبية للأصول المشفرة، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (40)، صندوق النقد العربي 2022
- 12- الشيرازي، عباس المهدي، 1990، نظرية المحاسبة الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.
- 13- الشيرازي، (1990).
- 14- أحمد عبدالله، (2022)
- 15- الشيرازي، (1990)
- 16- الشيرازي، (1990).
- 17- الشيرازي، (1990).

وغيرها من المصادر والمراجع التي استعان بها الباحثان :

- المعاضيدي ، وعد الله معن وعد الله و جميل ، سنان زهير محمد ، 2022، " تأثير العملات الرقمية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية دراسة تحليلية آراء عينة من الاكاديميين في العراق " المجلة العلمية العربية ، الإصدار الخامس – العدد خمسون
- عبد التواب، محمد عزت، 2019 "مشكلات المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في لا ضوء متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) دراسة نظرية ميدانية" كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، المجلد 23 ، العدد 4 ، ديسمبر .
- شطا، منصور علي ، 2022 " العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات " مجلة كلية الشريعة والقانون، طنطا العدد 37، الجزء الاول.
- قنطجي، سامر مظهر. 2018. الأصول الرقمية وتحديات المحاسبة. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 69 ، 18- 10
- ماجدة عبدالمجيد عبدالعزيز، 2022، " اعتبارات المعايير المحاسبية الممكن استخدامها للإفصاح عن الأصول الرقمية المشفرة في التقارير المالية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مجلد 6 العدد 20 ص 135-160.
- نواره ايمان، 2023، " اشكالية المحاسبة عن الاصول الرقمية في ظل الاقتصاد الرقمي التحديات والحلول"، دراسات اقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر ، ص 263-275
- AASB. 2019. "Conceptual Framework for Financial Reporting. Available at: www.aasb.gov.au
- :AICPA. 2020. Accounting for and auditing of digital assets. Available at <https://www.iasplus.com/en-ca/publications>